



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)



RAHAT-UL-QULOOB

Bi-Annual, Trilingual (Arabic, English, Urdu) ISSN: (P) 2025-5021. (E) 2521-2869
Project of RAHATULQULOOB RESEARCH ACADEMY,
Jamiat road, Khiljiabad, near Pak-Turk School, link Spini road, Quetta, Pakistan.
Website: www.rahatulquloob.com

Approved by Higher Education Commission Pakistan

Indexing: » Australian Islamic Library, IRI (AIU), Tahqeeqat, Asian Research Index, Crossref, Euro pub, MIAR, ISI, SIS.

TOPIC

الترادف في اللغة العربية بين المبتين والمنكرين (دراسة نظرية)

The Synonym (Tarāduf) in Arabic among accepters & deniers
(Theoretical study)

AUTHOR

1. Dr sumaira Saghir ahmed, Assistant Professor, Department of Arabic, International Islamic University, Islamabad, Pakistan.

Email: sumaira.saghir@iiu.edu.pk

How to Cite: Saghir ahmed, D. sumaira. (2022). ARABIC: الترادف في اللغة العربية بين المبتين والمنكرين (دراسة نظرية): The Synonym (Tarāduf) in Arabic among accepters & deniers (Theoretical study). *Rahat-Ul-Quloob*, 6(2), 18-31. <https://doi.org/10.51411/rahata.6.2.2022/431>

URL: <http://rahatulquloob.com/index.php/rahata/article/view/431>

Vol. 6, No.2 || July–December 2022 || ARBIC-Page. 18-31

Published online: 03-08-2022

QR. Code



الترادف في اللغة العربية بين المثبتين والمنكرين (دراسة نظرية)

The Synonym (Tarāduf) in Arabic among accepters & deniers
(Theoretical study)

سميرة صغير أحمد

ABSTRACT:

The article discusses the definition of Tarāduf both as grammatical and rhetorical terminology. The researcher has tried to point out, within the idiomatic definition, the differences of opinions and interpretations among the grammatical and rhetorical scholars in the idiomatic definition of Tarāduf. The researcher also mentions the difference of scholars in Tarāduf and its presence in the Arabic language; as some of scholars prove it in the Arabic language and ascribe the advantages of the Arabic language to it while there are still others who deny its existence in the Arabic language. These scholars are divided into three groups: The first group who completely denied, among its most well-known scholars are Ibn Al-Arabi, Salab, Ibn Darsaweh, and Ibn Faris. The second group denied its occurrence by seeking the nuances of the words that are thought to be Tarāduf. Among its most well-known scholars are Abu Hilal Al-Askari and Al-Thaalabi. The third group is proving Tarāduf in Arabic but deny its appearance in the Holy Quran.

Key words: Tarāduf, rhetorical terminology, Arabic language, idiomatic.

أولاً: الترادف في اللغة

الردف: "التابع، كل شيء تبع شيئاً فهو ردفه، يقال: هذا أمر ليس له ردف؛ أي: ليس له تبعاً وردد المرأة: عجيزتها. والردف في الشعر: حرف ساكن من حروف المد واللين، يقع قبل حرف الروي، ليس بينهما شيء"¹.

أردف: "توالى وتتابع، وفي القرآن الكريم: "إِذْ تَسْتَعِيذُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِالْفِئْتَانِ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ"². قال الزجاج: "يأتون فرقة بعد فرقة، وقال الفراء: أي: متتابعين: ردفه وأردفه بمعنى واحد"³. وقوله أيضاً: "رَدَفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِينَ تَسْتَعِجِلُونَ"⁴؛ أي قرب لكم. قال الزجاج: يقال: ردف الرجل: إذا ركبت خلفه، وأردفته: أركبته خلفي"⁵. وأنكر الزبيدي ذلك: "قال ابن بري: "وأنكر الزبيدي: أردفته معه بمعنى أركبته"⁶. وفي حديث وائل بن حجر: "أن معاوية سأله أن يردفه، وقد صحبه في طريق فقال: لست من أرداف الملوك"⁷.

والرادف: "المتأخر، والمردف: المتقدم الذي أردف غيره. قال -تعالى: "فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِالْفِئْتَانِ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ"⁸.⁹ والرادفة: "النفخة الثانية في الصور يوم البعث. وفي القرآن: "يوم ترجف الراجفة تتبعها الرادفة"¹⁰.¹¹

والمترادف: أن تكون أسماء لشيء واحد، وذلك من تراكب الأشياء، وكل شيء تبع شيئاً فهو ردفه. وهذا أمر ليس

له ردف؛ أي ليس له تبعه.

وقد سُموا ضرباً من القوافي في الشعر والعروض بـ (الترادف): "وهي كل قافية اجتمع في آخرها ساكنان؛ سمي بذلك لأن الغالب في أواخر الأبيات أن يكون فيها ساكن واحد رويًا مقيداً كان أو وصلاً أو خروجاً فلما اجتمع في هذه القافية ساكنان مترادفان كان أحد الساكنين ردف الآخر ولاحقاً به"¹².

والترادف: "التتابع، وترادف الشيء، تبع بعضه بعضاً، ويقال الليل والنهار ردفان؛ لأن كل واحد منهما يردف صاحبه أي يتبع أحدهما الآخر. وترادفت الكلمتان كان بينهما الترادف، فترادف الكلمتين أن تكونا بمعنى واحد، وكذلك ترادف الكلمات - مولد وهو لفظ استعمله الناس قديماً بعد عصر الرواية"¹³.

الترادف اصطلاحاً: ليس هناك اتفاق تام بين العلماء والدارسين قديماً وحديثاً على تعريف اصطلاحى واحد لمفهوم الترادف عندهم؛ وذلك لاختلاف فهم العريض في هذه الظاهرة، ولعنا نستطلع شيئاً من ذلك في تتبع الظاهرة من أولها:

ربما كان سيبويه أول من أشار إلى ظاهرة الترادف في الكلام حين قسم علاقة الألفاظ بالمعاني إلى ثلاثة أقسام، فقال: "اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين... واختلاف اللفظين والمعنى واحد، نحو: ذهب وانطلق"¹⁴، ومن تقسيمه هذا كانت إشارة البدء لمن بعده بالبحث في المتباين والمشارك اللفظي والترادف. وقد طار هذا التقسيم شهرة بين العلماء، حتى جعل أساساً تبني عليه الكتاب، فهذا الأصمعي، والمبرد، وأبو عبيد يجعلون شرطاً منه عنواناً لبعض مصنفاتهم، ككتاب (ما اختلف لفظه واتفق معناه) للأصمعي، وكتاب (ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد) للمبرد، وكتاب (الأسماء المختلفة للشيء الواحد) من الغريب المصنف لأبي عبيد، وذلك ابن الأنباري وقطرب من قبله يجعلان تقسيم سيبويه في مقدمة كتابيهما في الأصداد، ويفصلان فيه القول شرحاً وتعليقاً، وهكذا ظهرت فكرة الترادف في مصنفات اللغويين الأوائل على أساس من تعدد الألفاظ للمعنى الواحد كما ورد في تقسيم سيبويه، بغض النظر عن أي قيد أو شرط.

أول من ذكر الترادف صراحة هو علي بن عيسى الرماني الذي جعله عنواناً صريحاً لكتابه (الألفاظ المترادفة والمتقاربة المعنى)، ومع ذلك فالنصريح بذكر الترادف مصطلحاً لا يدل على تمييز دقيق لمعناه؛ لأن الرماني يعطف المتقاربة المعنى على المترادفة، وكأما شيء واحد، والنظر بعد ذلك في الألفاظ التي ذكرها الرماني يؤكد غموض المصطلح في أذهان اللغويين القدامى حتى عصره.

ثم جاء ابن مالك بعد زمن، فألف رسالة في المترادفات اختار لها عنواناً لا ذكر لمصطلح الترادف فيه، وهو (الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة)، مما يدل أيضاً على أن الترادف لم يَنْضَحْ مصطلحاً ولا مفهوماً بعد.

وكذلك لم يَنْضَحْ مصطلح الترادف في الكتب اللغوية حتى في عهود متأخرة، فهذا المرتضى الزبيدي مثلاً أشار في (تاجه) إلى مصطلح الترادف، فقال: "الترادف أن تكون أسماء لشيء واحد، وهي مولدة، ومشتقة من تراكب الأشياء"¹⁵، وتعريفه هذا لا يخرج عما ذكره سيبويه في أقسام الكلام، إلا بالإشارة إلى أن المصطلح مولد، أما المضمون فواحد.

وهكذا نجد أن العلماء الأوائل قد فطنوا إلى فكرة الترادف في اللغة، فعبروا عنها بتسميات متقاربة تحذو وحذو عبارة سيويه في تقسيمه علاقة الألفاظ بالمعاني، أما وضع القيود والشروط لمفهوم الترادف، وتمييزه مما قد يلتبس به فلا أثر لذلك عند اللغويين القدامى.

وغموض المصطلح عند اللغويين أورت خلافاً كبيراً بينهم نجمت عنه آراء وصلت إلى جد التناقض بين إقرار الترادف وإنكاره، كما نجر عنه خلط واضطراب في النظر إلى الألفاظ والحكم عليها بالترادف أو عدمه.

ويمكن لنا أن نلتبس التعريف الاصطلاحي من كتب التعريفات والمصطلحات عموماً التي لم تعتمد على جهود اللغويين فقط في استنباط تعريف الترادف، فهذا التهانوي يقول في (كشافه): "الترادف لغة: ركوب أحد خلف أحد، وعند أهل العربية والأصول والميزان هو توارد لفظين مفردين، أو ألفاظ كذلك في الدلالة على الانفراد بحسب أصل الوضع، على معنى واحد، من جهة واحدة"¹⁶، فقد صرح التهانوي بأن هذا التعريف حصيلة ما ذكره أهل العربية والأصول والميزان، وسنرى لاحقاً أن قيد الانفراد، وأصل الوضع، والجهة الواحدة في المعنى كانت من جهد علماء الأصول أولاً، وتبعهم في ذلك أهل المنطق، أما أهل العربية فقد استفادوا هذا التعريف من علماء الأصول.

أما اللغويون المحدثون فمنهم من سار على نهج اللغويين القدامى في تعريف الترادف، ورأى أنه أمر لا يحتاج إلى كبير عناء أو تمحيص، فذكره من أقرب السبل فقال مثلاً: هو ما اختلف لفظه واتفق معناه، أو هو إطلاق عدة كلمات على مدلول واحد¹⁷، وكفى.

ومنهم من اتخذ تعريف المتأخرين من كتب التعريفات والمصطلحات، كما فعل الأستاذ علي الجارم، إذ اتخذ تعريف التهانوي السابق معياراً لمفهوم الترادف، فنقله، وأفاض في شرح مفرداته¹⁸.

وآثر فريق منهم أن يضع للترادف تعريفاً من عند نفسه، وذلك شأن الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، إذ يقول: "أختار أن أحد المترادف بأنه لفظ مفرد دال بالوضع على معنى قد دل عليه بالوضع لفظ آخر مفرد يخالفه في بعض حروفه الموضوع عليها بحيث تنطق به قبائل العرب كلها إذا شاءت، أو ألفاظ مفردة كذلك بشرط استقلال تلك المفردات في الاستعمال وفي الدلالة"¹⁹.

ثم شرع يفصل القول في مفردات تعريفه: "فقولي لفظ يشمل الاسم والفعل والحرف، وقولي دال بالوضع على معنى... خرج عن ذلك استعمال الألفاظ في معان مجازية أو كناية، والتقييد بالمفرد؛ لأنه لا ترادف بين المركبات التقييدية والإضافية والإسنادية، وقولي يخالفه في بعض حروفه الموضوع عليها بحيث تنطق به قبائل العرب كلها إذا شاءت؛ لأريك أن الاعتداد في اعتبار اللفظين مترادفين إنما هو بالاختلاف في الحروف الموضوع عليها أصالة؛ ولذلك زدت الحثية لزيادة البيان لتلايد من الترادف ما كان بين اللفظين أو الألفاظ من الاختلاف في كيفية نطق قبائل العرب أو القبيلة الواحدة، وقولي بشرط استقلال تلك المرادفات في الاستعمال؛ لإخراج ما يسمى بالإتباع، وقولي في الدلالة لإخراج التوكيد المعنوي"²⁰.

- بيد أن لبعض المحدثين شروطاً ينبغي تحققها حتى يمكن القول بالترادف بين الألفاظ، وهذه الشروط هي²¹:
- 1: الاتحاد التام في المعنى، ويشبه ذلك بالتطابق بين دائرتين في المركز والمحيط، ويرى د. رمضان²² أن الترادف بهذا الشرط نادر الوقوع، ولكن د. أنيس²³ يخفف من حدة هذا الشرط، فيقول إن الحكم هنا للنصوص اللغوية لا للمعاجم، وهو بهذا جعل مقياسه الاستعمال الحقيقي للألفاظ، وهي قابلة للتطور اللغوي، وليس أصل الوضع.
 - 2: الاتحاد في البيئة اللغوية، أي أن تنتمي الكلمتان إلى لهجة واحدة، وعلى هذا يجب ألا نلتبس الترادف من لهجات العرب المتباينة.
 - 3: الاتحاد في العصر، ولذا ينبغي أن يلتبس الترادف بين لفظين في عهد خاص وزمن معين، لا أن يكون أحدهما من العصر الجاهلي والآخر من المولد في العصر العباسي مثلاً.
 - 4: ألا يكون أحد اللفظين نتيجة لتطور صوتي حدث في الآخر، كما في الجبل والجبل بمعنى النمل.
- ولنا بعد هذا أن نذكر ما نرتضيه في تعريف الترادف، فنقول: الترادف عندنا أن يدل لفظان مفردان فأكثر دلالة حقيقية، أصيلة، مستقلة، على معنى واحد، باعتبار واحد، وفي بيئة لغوية واحدة، فلا اعتداد بالألفاظ المركبة، ولا المعاني المجازية والأسباب البلاغية، وبشرط الأصالة تخرج الألفاظ المتلاقية على معنى واحد نتيجة لتطور صوتي أو دلالي، وبلاستقلال يخرج التابع والتوكيد، وبشرط الاعتبار الواحد يخرج ما يدل على ذات وصفة كالسيف والصارم، أو صفتين كالصارم والمهند، أو صفة وصفة كالناطق والفصيح، وبشرط البيئة الواحدة يخرج ما تداخل من ألفاظ وضعتها قبائل مختلفة على معنى واحد.

إثبات الترادف وإنكاره

بعد القرنين الثالث والرابع ظهر اختلاف العلماء حول قضية الترادف، فمنهم من أثبت وجود الترادف، ومنهم من نفى وجوده، حيث ظهرت في القرن الرابع الهجري عناوين مسمية لهذا المصطلح مثل: (الألفاظ المترادفة) لعلي بن عيسى الرماني واختلف اللغويون قديماً وحديثاً حول حقيقة وجود الترادف بين مثبت ومنكر، وقد سبق مثبتو الترادف القدامى منكريه؛ أي بعد أن جمع المبتدئون للترادف الألفاظ التي تثبت آراءهم حاول المنكرون التماس الفروق بين تلك الألفاظ، وسوف أعرض آراء المبتدئين ثم أحققه بآراء المنكرين والفروق التي التمسوها بين تلك الألفاظ، وأبدأ بآراء اللغويين القدامى ثم أثني بآراء المحدثين.

أولاً: المبتدئون للترادف:

إن جمع الألفاظ المختلفة الدالة على معنى واحد، وما نقله الرواة الأوائل من ألفاظ جمعوها من أفواه العرب في صحرائهم الواسعة، يؤكد سبق الإقرار بالترادف. ويمكن لنا تقسيم مثبتي الترادف إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: جمعت الألفاظ المترادفة، سبق ذكرهم عندنا معي الألفاظ المترادفة، وتفاخر العلماء بكثرة حفظ المترادفات

ولا نكاد نعثر لهم على رأي صريح في الترادف؛ لأنه مسألة مسلم بها عندهم - وكثير ما هم - منهم: الأصمعي، وحمزة بن حمزة الأصفهاني، وابن خالويه، وأبو الحسن الرماني، والراغب الأصفهاني، وأبو عبد الله ابن مالك، ومجد الدين الفيروز آبادي.

المجموعة الثانية: ناقشت المسألة من جوانب مختلفة - وقليل ما هم - منهم: سيويه، وقطرب، وأبو علي الفارسي، وابن جني، وابن الأنباري، وابن سيده، وابن الأثير، وفخر الدين الرازي، والتاج السبكي، والتهانوي.

آراء المحدثين: تباينت آراء المحدثين وبدرجات متفاوتة، بين الإثبات والإنكار، وبين التسميات المختلفة للترادف، فبعض اللغويين أن اللغة العربية تمتاز بثنائيتها على أخواتها السامية، بل تعد من أغنى لغات العالم بالترادفات، ويجعل هذه الصفة فخراً للعربية²⁴.

ابن عاشور، قال: "وأما وجود مترادفات مؤذنة بأوصاف فلا يقضي بإنكار الترادف من أصله، إذ غاية ما يجرى الخلاف بإنكار ثلثة من المترادفات، لا بإنكار الترادف كله، إذ لا محيص من الاعتراف بأن الجوامد الواقعة على معنى واحد هي مترادفة كالخمر والعقار، وبأن المشتقات التي أجريت مجرى الأسماء بغلبة الاستعمال صارت في حكم الجوامد، بقطع النظر عن أصل الاشتقاق، فإن الحسام والصارم والفيصل، وإن كانت أسماء مشتقة من أوصاف، وكانت في الأصل جارية مجرى الأوصاف للسيف باعتبار المعاني المشتقة هي منها، فإنه لما كثر ذكرها بدوت موصوفاتها لتعيين الموصوف بذكر وصفه نظير قوله - تعالى: " وَكَمَلْنَا عَلَىٰ ذَاتِ الْأَوَّاحِ وَدُؤُسٍ " ²⁵، استغنى بذكرها عن ذكر موصوفها حتى ساوته في الاستعمال، فعولمت معاملتها الجوامد فصارت مترادفات بالاستعمال"²⁶.

2 علي الجارم، قال: "إننا لا ننكر الترادف، ونرى أنه واقع فعلاً، وأن وجوده في اللغات من الخير لها، ولكننا ندعو إلى التأمل والتدقيق، وعدم الإغراق في التوسيع أو التضييق"²⁷.

رمضان عبد التواب، قال: "فإننا لا يصح أن ننكر الترادف، مع من أنكره جملة، فإن إحساس الناطقين باللغة، كان يعامل هذه الألفاظ معاملتها المترادف؛ فنراهم يفسرون اللفظة منها بأخرى..."²⁸.

إبراهيم أنيس، قال: أثبت وقوع الترادف في اللغة العربية؛ وذلك من خلال نقده لبعض علماء اللغة الذين يلتمسون الفروق للمعاني بين مدلولات الألفاظ ومن هؤلاء العلماء الاشتقاقيين كابن فارس، وبعض الأدباء من أصحاب الخيال الخصب، ويقول في ذلك: "مهما حاول هؤلاء أو هؤلاء إنكار وقوع الترادف في اللغة العربية فليس بخير هذا من الحقيقة الواقعة شيئاً. فالترادف قد اعترف به معظم القدماء، وشهدت به النصوص وإن كان بعض الذين قالوا به قد غالوا فيه. فمنهم من يقول لنا: إن للأسد نحو: خمسمائة كلمة، وللشعبان نحو مائتا كلمة، وللدهاية نحو: أربعمائة كلمة، وللعلل نحو ثمانين كلمة، وللسيف نحو: خمسون كلمة... إلخ"²⁹.

ويعرض إبراهيم أنيس لكثير من أمثلة الترادف، بعد أن يعرض لآراء اللغويين قديماً وحديثاً في الترادف، ومواقفهم منه بين التأييد والرفض كما في الألفاظ الآتية⁽³⁰⁾:

اللفظ	مرادفه	اللفظ	مرادفه
بارئ	خالق	بعث	أرسل
البلد	القرية	أجلس	أقعد
السكين	المدينة	حضر	جاء
النار	المحجم	آثر	فصل
لا تأس	لا تحزن	أقسموا	حلفوا

ثانياً: المنكروں للترادف:

أنكر بعض العلماء القدامى والمحدثين وقوع الترادف في العربية، واتفقوا فروقاً دقيقة بين الكلمات التي يظن فيها اتحاد في المعنى، ويمكننا تقسيمهم إلى ثلاثة فرق:

الفريق الأول: أنكرو وقوع الترادف في العربية إنكاراً تاماً.

الفريق الثاني: أنكرو وقوع الترادف بالتماس فروق دقيقة بين الألفاظ التي يظن أنها مترادفة.

الفريق الثالث: المتردد بين إنكار الترادف في اللغة وإثباته.

الفريق الأول: إنكار الترادف إنكاراً تاماً، ومن أبرز علمائه:

ابن الأعرابي: وهو أول عالم في اللغة ينكر الترادف، حيث نقل إلينا رأيه تلميذه أبو العباس ثعلب قائلاً: "كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد، في كل واحد منهما معنى ليس في صاحبه، ربما عرفناه فأخبرنا به، وربما غمض علينا، فلم نلزم العرب جهله"³¹. وبذلك يكون ابن الأعرابي أول من ذهب إلى إنكار الترادف في اللغة، وليس هناك دليل يشير إلى إنكار الترادف في اللغة قبل ابن الأعرابي، ثم جاء من بعده العلماء الذين تبعوه واتسعوا في هذا الرأي.

ثعلب: كان ثعلب يرى أن ما يظنه بعضهم من المترادفات هو من المتباينات، حيث نقل لنا رأي شيخه ابن الأعرابي وقد تبعه في مذهبه قائلاً: "زعم أن كل ما يظن من المترادفات فهو من المتباينات التي تتباين بالصفات"³². فهو يفرق بين الإنسان والبشر، فالإنسان عنده كما قال: سمي إنساناً لنسيانه، والبشر عنده تبعاً لمنهجه سمي بهذا لأنه بادي البشرية، فيقول: "كما في الإنسان والبشر، فإن الأول موضوع له باعتبار النسيان، أو باعتبار أنه يؤنس، والثاني باعتبار أنه بادي البشرية"³³.

المبرد: وقال المبرد في كتابه: (ما اتفق لفظه، واختلف معناه): "من كلام العرب اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين؛ واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين؛ فأما اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين فقولك: ذهب، جاء، وقام، وقعد، ورجل، وفرس، وريد، ورجل"³⁴.

ابن درستويه: يرى أن الفروق في الدلالات بين المترادفات كان يعرفها العرب الأول ويدركونها بسليقتهم و

طبيعتهم السليمة، ولكن هؤلاء القوم القائدين بوقوع الترادف لم يستطيعوا فهم هذه الفروق وإدراكها فظنوا أن الكلمات متحدة المعنى ونسبوا ذلك إلى العرب وهذا خلاف الواقع، ويقول في ذلك:

"محال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما يظن كثير من اللغويين والنحويين، وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها وما في نفوسها من معانيها المختلفة، وعلى ما جرت به عادتها وتعارفها، ولم يعرف السامعون لذلك العلة فيه والفروق؛ فظنوا أنهما بمعنى واحد، وتأولوا على العرب هذا التأويل من ذات أنفسهم؛ فإن كانوا قد صدقوا في رواية ذلك عن العرب فقد أخطأوا عليهم في تأويلهم ما لا يجوز في الحكمة، وليس يجيء شيء من هذا الباب إلا على لغتين متباينتين كما بينا، أو يكون على معنيين مختلفين، أو تشبيه شيء بشيء على ما شرحناه في كتابنا الذي ألفناه في افتراق معنى فعل وأفعال"³⁵.

ابن فارس: ذهب ابن فارس مذهب معلمه ثعلب فأنكر وقوع الترادف، وقد نفى ابن فارس وقوع الترادف في اللغة، إذ إن الشيء إذا كثرت مسمياته فإن لكل مسمى معنى يختلف عن معنى المسمى الآخر، وذلك نحو السيف والمهنة والحسام، وكذلك الأفعال، نحو: مضى وذهب وانطلق وقعد وجلس ورقد ونام وهجع، قائلا: "ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو: السيف والمهنة والحسام. والذي نقوله في هذا: إن الاسم واحد وهو السيف، وما بعده من الألقاب صفات، ومذهبنا أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى. وأما قولهم: إن المعنيين لو اختلفا لما جاز أن يعبر عن الشيء بالشيء، فإننا نقول: إنما عبر عنه من طريق المشاكلة، ولسنا نقول: إن اللفظتين مختلفتان فيلزمنا ما قالوه؛ وإنما نقول: إن في كل واحد منهما معنى ليس في الأخرى"³⁶.

الفريق الثاني: أنكر وقوع الترادف بالتماس الفروق الدقيقة بين الألفاظ التي يظن بينها ترادف، ومن أبرز علمائه:

أبو هلال العسكري: وهو من أبرز المهتمين بالفروق اللغوية في كتابه: (الفروق في اللغة)، ألفه بعد أن لس حاجته الدرس اللغوي لبيان الفروق بين الألفاظ المتقاربة وهو ما يفهم من قوله: "إني ما رأيت نوعاً من العلوم وفناً من الآداب إلا وقد صنف فيه كتب تجتمع أطرافه وتنظر أصنافه إلا الكلام في الفرق بين معاني تقاربت حتى أشكل الفرق بينها نحو العلم والمعرفة والفطنة والذكاء والإرادة والمشيئة والغضب والسخط"³⁷. حيث صرح بإنكار الترادف في أول كتابه: (الفروق في اللغة)، وقد حاول العسكري وضع منهج يقوم على اعتبارات وأسس للتفريق بين الألفاظ المتقاربة في المعنى، فقال: "الشاهد على أن اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني، إن الاسم كلمة تدل على معنى دلالة الإشارة؛ وإذا أشير إلى الشيء مرة واحدة فعرف، فالإشارة إليه ثانية وثالثة غير مفيد، وواضح اللغة حكيم لا يأتي فيها بما لا يفيد، فإن أشير منه في الثاني والثالث إلى خلاف ما أشير إليه في الأول كان ذلك صواباً، فهذا يدل على أن كل اسمين يجريان على معنى من المعاني، وعين من الأعيان في لغة واحدة، فإن كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر، وإلا لكان الثاني فضلاً لا يحتاج إليه. وإلى هذا ذهب المحققون من العلماء"³⁸.

الثعالبي في كتابه: (فقه اللغة وسر العربية)، وقد حرص فيه على إظهار الفروق الدقيقة بين الألفاظ المستعملة والتي

يظن أنها من قبيل الاشتراك، فأفرد الشعالبي فصلاً في "الأشياء تختلف أسماؤها وأوصافها باختلاف أحوالها" (39). فالشعالبي يقول بالترادف لكن الترادف غير كامل، وثمة فروق بين بعض المترادفات عنده، ففي الفصل الأول يلتمس الشعالبي الفروق بين الكلمات التي يظن فيها اتحاد في المعنى، مثل: "فيما روي منها عن الأئمة وعن أبي عبيدة):

"لا يقال كأس إلا إذا كان فيها شراب وإلا فهي زجاجة.

ولا يقال مائدة إلا إذا كان عليها طعام وإلا فهي خوان.

لا يقال كوز إلا إذا كانت له عروة وإلا فهو كوب.⁴⁰

الفريق الثالث: المستقل في إثبات الترادف وإنكاره، وأبرز علمائه:

هذا الفريق مستقلاً لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء؛ كابن فارس الذي أنكر التردف، ثم بعد ذلك أثبت الترادف بين فعل وأفعل، وبعد ذلك يفتخر باتساء اللغة العربية وإبانيتها على بقية اللغات⁴¹. ومنهم من ألف في الفروق اللغوية؛ كأبي هلال العسكري، ثم بعد ذلك ألف كتاب التلخيص الذي ذكر فيه كثيراً من المترادفات⁴².

وكذلك العلامة: الراغب الأصفهاني، صاحب كتاب المفردات في غريب القرآن فقد ذكر فيه أنه إذا أمد الله في أجله سيؤلف كتاباً آخر يفرق بين الألفاظ التي يظن ترادفها: كالنفود، والقلب، والصدر، وقال: "وينبغي أن يحمل كلام من منع على منعه في لغة واحدة، فأما في لغتين، فلا ينكره عاقل"⁴³.

ومن المعاصرين المترددين بين القول بالترادف وإنكاره:

إبراهيم أنيس: أثبت الترادف في اللغة في كتابه: (دلالة الألفاظ)؛ وذلك من خلال نقده لبعض علماء اللغة الذين يلتمسون الفروق للمعاني بين مدلولات الألفاظ، وضرب أمثلة كثيرة له تؤيد وجوده في اللغة، ثم عدل عن رأيه هذا إلى إنكار الترادف في كتابه: (اللهجات العربية)، ونقد العلماء الذين تحايروا على المترادفات، وخلقوا بينها مماثلة في المعنى⁴⁴.

حجج المبتين والمنكرين للترادف في اللغة:

أولاً: حجج المبتين للترادف:

المشهور للترادف لهم حجة واحدة، وهي أن الواقع اللغوي يشهد على وجود الترادف، ولو لم يكن في اللغة ترادف لما أمكن أن نعبر عن شيء بغير عبارته، ولما جاز لنا أن نضع لفظة مكان أخرى، قال السيوطي: "واحتج أصحاب المقالة الأولى بأنه لو كان لكل لفظة معنى غير الأخرى لما أمكن أن نعبر عن شيء بغير عبارة؛ وذلك أنا نقول في: "الاريب فيه": "الاشك فيه"؛ فلو كان الريب غير الشك لكانت العبارة عن معنى الريب بالاشك خطأ؛ فلما عبر بهذا عن هذا علم أن المعنى واحد. والقول بالترادف كان ماثلاً في أذهاب العرب وأشاعرهم، فهذا الخطيئة، مثلاً يقول [من الطويل]:

ألا حبذا هند وأرض بها هند وهند أتى من دوها النأي والبعد⁴⁵

وتناقل اللغويون والنقاد البيت شاهداً على أن الشاعر يأتي بالاسمين المختلفين للمعنى الواحد تأكيداً ومبالغة⁴⁶

ثانياً: حجج المنكرين للترادف منها:

أ: الأصل في الوضع اللغوي أن يكون للشيء اسم واحد فقط: إذ إن تسمية الشيء الواحد باسمين، أو أكثر، مدعاة للخلط واللبس، وهذا ينطبق على أسماء البشر أيضاً فلو كان للرجل الواحد اسمان لأحدث ذلك خلطاً ولبلة. قال القاضي البيضاوي: "الترادف على خلاف الأصل، والأصل هو التباين"⁴⁷.
أما ابن درستويه، فيقول: "محال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد"⁴⁸.

ب: المترادفات صفات في الأصل: يرى ابن فارس أن الأصل في المترادفات اسم واحد وأما ما تبقى فصفت كما يرى أن هذه الصفات ليست متطابقة تماماً لوجود فروق طفيفة بينها وقد أعرب عن ذلك بقوله: "ويُسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة، نحو: السيف والمهند والحسام، والذي نقوله في هذا: أن الاسم واحد وهو السيف، وما بعده من الألقاب صفات، ومذهبنا أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى"⁴⁹.

ج: وجود فروق بين المترادفات: وهذه الحجة من أقوى الحجج التي أوردها منكر الترادف، مثال ذلك: (إنسان، بشر)، قال التاج السبكي: "الأول موضوع له باعتبار النسيان، أو باعتبار أنه يؤنس والثاني باعتبار أنه بادي البشرية"⁵⁰.

(قعد، جلس)، قال ابن فارس: "إن في قعد معنى ليس في جلس. ألا ترى أننا نقول: قام ثم قعد، ثم نقول: كان مضطجعاً فجلس، فيكون القعود عن قيام والجلوس عن حالة هي دون الجلوس؛ لأن المجلس: المرتفع فالجلوس ارتفاع عما هو دونه"⁵¹.

ومن خلال الآراء السابقة حول إثبات وإنكار الترادف، يبدو أن الخلاف الدائر بين علماء اللغة العربية يعود إلى التشابه بين الألفاظ، هل هو كتشابه نسبي وأن الألفاظ مترادفة مع وجود فروق طفيفة بين الألفاظ ولا يلاحظها إلا المتخصص في اللغة، ويمكن أن تتبادل الألفاظ المترادفة المعنى فيما بينها، ولكن في سياق معين، أو هل التشابه بين الألفاظ هو تشابه تام، بحيث يمكن أن تتبادل هذه الألفاظ المترادفة المعاني فيما بينها بدون أن تؤثر في المعنى.

رأي الباحثة:

الترادف موجود أصلاً، ولا يمكننا إنكار وجوده في اللغة العربية؛ لأن الترادف دليل اتساع العربية في مفرداتها، فإنكاره يعني أبرز خصائص اللغة العربية التي تميزها عن اللغات الأخرى، ولكنه لا يوجد بين ألفاظ القرآن الكريم عند التحقيق، وقد كان المنطلق الذي اعتمدنا عليه في هذا الحكم ما أسنناه بدءاً من تعريف الترادف كما نرتضيه، فكان مقياساً نعرضه على الألفاظ القرآنية فتأباه ولا نتفاء لشروطه، فحكمنالها بالتباين، وقد اجتمعت في كثير منها عوامل عدة تخرج بها من نطاق الترادف.

نتائج البحث:

رأينا في هذا الباب أن الترادف حاز اهتمام كثير من العلماء فاشتغلوا بألفاظه ومسائله، كل في اختصاصه، وحسب أهمية الترادف فيما انصرف إليه من العلوم، وكان ذلك الاهتمام واضحاً لدى علماء اللغة، وأصول الفقه، والمنطق، والمشتغلين بعلوم القرآن الكريم.

- 1: اشتغل علماء اللغة القدامى والمحدثون بجمع الألفاظ المترادفة في موضوعات شتى، وأفردها بعضهم بمصنفات خاصة، على حين خصص آخرون أجزاء من مصنفاتهم ذكروا فيها ألفاظاً كثيرة سلكوها في عداد المترادفات. واشتغل اللغويون مع ذلك بمسائل مختلفة تحيط بظاهرة الترادف، كتعريفه، ووقوعه، وأسبابه، وآثاره.
- 2: وقد رأينا أنهم لم يتفوقوا على تعريف واضح ناضج لمصطلح الترادف، مما أثار بينهم الخلاف في وقوعه بين مثبت ومنكر، وفقاً للمناهج المختلفة التي اتبعها كل فريق، فكانت حجج المنكرين تقوم على التفريق بين الألفاظ، والتمييز بين الأسماء والصفات والقول بعلة التسمية، والاعتبارات المختلفة، ومنطق العقل، وحكمة الوضع، ويعزرون ما روي من المترادفات إلى الخطأ في الفهم عن العرب، واختلاف اللغات، والمجاز، في حين يلتمس المثبتون حججهم من الواقع اللغوي، والسماء عن العرب، وعلل التسمية نفسها، وصعوبة الكشف عنها، واختلاف اللغات بين القبائل، والمجاز، والفوائد التي تُجنى من الترادف. ووجدنا أنه لا خلاف عند التحقيق بين الفريقين، وإنما هو اختلاف المنهج في تناول، بين البحث في أصول الألفاظ ورصد الواقع اللغوي بعيداً عن تلك الأصول، وكان ذلك نتيجة لغموض المصطلح في أذهان اللغويين، وعدم الاتفاق بينهم على تعريف واحد للترادف.
- 3: وفي الدراسات الحديثة ازدادت المسألة دقة، والمصطلحات كثرة؛ إذ ميزت تلك الدراسات بين أنواع للترادف، منها الجزئي، ومنها الكلي، ومنها ما هو شبيه بالترادف، وغير ذلك، وبالرغم من أنه لم يتم الإجماع على تحديد معاني تلك المصطلحات أيضاً، إلا أنها لم تخل من الدقة في كثير من جوانبها.
- 4: اهتم أيضاً المشتغلون بعلوم القرآن الكريم بظاهرة الترادف، فكان لهم جهد طيب في دراسة هذه الظاهرة، لا لذاتها، وإنما لخدمة كتاب الله؛ ولهذا فقد اقتضت مباحث الترادف عندهم على ما يؤدي الغرض، ويوفي بالقصد، ألا وهو تفسير القرآن الكريم، وفهم علومه. فقد كان لمسألة إثبات الترادف وإنكاره الصدارة في جهودهم من دون المسائل الأخرى التي رأيناها عند الأصوليين. وقد اختلفت آراؤهم وتباينت ما بين إثبات وإنكار، وعلى درجات متفاوتة، وفي اتجاهات متباينة، ولم يكن بينهم اتفاق على مفهوم الترادف شأنهم في ذلك شأن اللغويين.
- 5: فالمثبتون دعته ضرورة فهم علوم القرآن الكريم إلى إثبات الترادف، فذكروه وقرّوه في مسائل كان أولها مفهوم الأحرف السبعة، إذ بينوا أن الترادف هو المقصود بهذه الأحرف، وأقاموا على ذلك الأدلة العقلية والنقلية، وضربوا لها الأمثال، وبينوا كذلك أنها كانت رخصة بألفاظ محددة وردت عن النبي صلى الله عليه وسلم، ثم نسخت بزوال العذر في عهد عثمان رضي الله عنه، ولتلك الرخصة حكمة في تيسير قراءة القرآن على القبائل المختلفة بألسنتها، وقد بينا أن اختلاف اللغات لا يعد من الترادف عند التحقيق.
- 6: ومن المسائل التي ذكرها المثبتون أيضاً التوكيد، ففي الترادف عندهم نوع من توكيد المعنى، ويكون ذلك إما بإيراد اللفظ المرادف، وإما بعطف المرادف، ومن هذه المسائل كذلك البحث في التشابه وأنواعه، إذ يعد استبدال كلمة بأخرى

في آيتين متماثلتين نوعاً من المتشابه في القرآن، وكان منها أيضاً علم التفسير، فإنه لا يكاد يخلو تفسير من التفاسير من ذكر المرادف؛ لتقريب المعنى، وتوضيح الغامض من ألفاظ القرآن الكريم.

7: وأما المنكرون فقد اختلفت آراؤهم وتباينت مذاهبهم، فكان منهم من أثبت الترادف لغة، وأنكره فصاحة وعذوبة، وكان منهم كذلك من تحرّج من القول بترادف بعض الألفاظ في القرآن الكريم، وآثر القطع بعدم الترادف ما أمكن، وكان منهم أيضاً من أنكر الترادف صراحة في العربية عامة، وكتاب الله خاصة، ويلحق بهؤلاء وأولئك من تردد بين الإثبات والإنكار، فأنكر مع المنكرين، ثم ما لبث أن أثبت مع المصطلحين.

8: وبذلك نجد أن لظاهرة الترادف شأنًا في علوم شتى، ناقشها العلماء كل فيما اشتغل به من العلوم، على قدر حاجته من تلك الظاهرة بما يوفي بالقصد، ويحقق المطلب، فبعضهم أسهب وتعمق، وبعضهم ألتم بالظاهرة إلماً سريعاً، وآخرون كانوا بين ذلك قواماً.

الهوامش

¹ تاج العروس من جواهر القاموس، زبيدي، (ب.ت)، دار الهداية، مصر، مادة (ردف).

² سورة الأنفال، الآية: 9.

³ تاج العروس، (ردف).

⁴ سورة النمل، الآية: 72.

⁵ تاج العروس، (ردف).

⁶ المصدر السابق، (ردف).

⁷ لسان العرب، ابن منظور، الطبعة الأولى، (ب.ت)، دار صادر، بيروت لبنان، (ردف).

⁸ سورة الأنفال، الآية: 9.

⁹ المفردات في غريب القرآن، راغب الأصفهاني، تحقيق: محمد سيد كيلاي، (ب.ت)، دار المعرفة، بيروت لبنان، (ردف).

¹⁰ سورة النازعات، الآية: 7.

¹¹ المفردات في غريب القرآن، (ردف).

¹² لسان العرب، (ردف).

¹³ معجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، (ب.ت)، دار الدعوة، بيروت - لبنان، (ردف).

¹⁴ الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، (ب.ت)، عام 1966م، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ج 1، ص 7 و 8.

¹⁵ تاج العروس: مادة (ردف).

¹⁶ كشف اصطلاحات الفنون، التهانوي، تحقيق: د. لطفي عبد البديع، (ب.ت)، عام 1963م، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة مصر، ج 3،

- ¹⁷ انظر مثلاً علم الدلالة د. أحمد مختار عمر، الطبعة الأولى، عام 1982م، مكتبة دار العروبة، الصفاءة - الكويت، ص 145، وفصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب، الطبعة الثالثة، عام 1987م، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ص 309، وفقه اللغة العربية وخصائصها، د. إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، عام 1982م، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ص 173، والدراسات اللغوية عند العرب، د. محمد حسين آل ياسين، الطبعة الأولى، عام 1980م، دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان، ص 414، وقاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، د. إميل بديع يعقوب وآخرون، الطبعة الأولى، عام 1987م، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ص 116.
- ¹⁸ علي الجارم (الترادف)، مجلة مجمع القاهرة، ج 1، ص 303، 331.
- ¹⁹ المترادف في اللغة العربية، محمد الطاهر بن عاشور، مجلة مجمع القاهرة، عام 1937م، ج 4، ص 241-268.
- ²⁰ المرجع السابق.
- ²¹ اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د. عبد الراجحي، (ب.ت)، عام 1979م، دار المعارف، القاهرة - مصر، ص 166، وفصول في فقه العربية، د. رمضان، ص 322.
- ²² انظر فصول في فقه العربية، ص 309.
- ²³ انظر دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس، الطبعة الثالثة، عام 1972م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة - مصر، ص 213.
- ²⁴ فقه اللغة، د. علي عبد الواحد وفي، الطبعة الثانية، عام 1968م، لجنة البيان العربي، بيروت - لبنان، ص 162، وفقه اللغة العربية وخصائصها، د. إميل يعقوب، ص 174.
- ²⁵ سورة القمر، الآية: 13.
- ²⁶ مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية، الجزء الرابع، عام 1937م، ص 253، 254.
- ²⁷ مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، عام 1934م.
- ²⁸ فصول في فقه اللغة، ص 315، 316.
- ²⁹ دلالة الألفاظ، ص 211.
- ³⁰ إبراهيم أنيس والدرس اللغوي، من إصدارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، عام 1999م، ص 9، 10.
- ³¹ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين، الطبعة الأولى، (ب.ت)، مطبعة البابي الحلبي، بيروت - لبنان، ج 1، ص 399.
- ³² المزهر، ج 1، ص 403.
- ³³ المزهر، ج 1، ص 403.
- ³⁴ المزهر، ج 1، ص 400.
- ³⁵ المزهر، ج 1، ص 384، 385.
- ³⁶ الصاحبي، ابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، (ب.ت)، البابي الحلبي، القاهرة - مصر، ص 20.
- ³⁷ الفروق في اللغة، ص 13.

- ³⁸ الفروق في اللغة، ص 13.
- ³⁹ فقه اللغة وسر العربية، ثعالبي، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، الطبعة الأولى، عام 1981م، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ص 15
- ⁴⁰ المصدر السابق، ج 1، ص 17.
- ⁴¹ المصدر السابق، ص 40.
- ⁴² المصدر السابق، ص 40، 41، 42.
- ⁴³ المزهر، ج 1، ص 405.
- ⁴⁴ المزهر، ص 33.
- ⁴⁵ ديوان الحطينة، الطبعة الأولى، عام 1981م، دار صادر، بيروت، ص 39.
- ⁴⁶ المزهر، ج 1، ص 405.
- ⁴⁷ المزهر، ج 1، ص 384.
- ⁴⁸ المصدر السابق، ج 1، ص 384.
- ⁴⁹ المصدر السابق، ج 1، ص 404.
- ⁵⁰ المزهر، ج 1، ص 403.
- ⁵¹ الصاحبي، ج 1، ص 21.